دور مكافحة المخدرات في تعزيز الامن والسلم المجتمعي في مدينة كركوك

(دراسة في الأسباب وطرق الوقاية)

م. د قحطان عبد الله محمد عبيد[١]

م. حيدر جمعة عبد الرحمن[٢]

شوان نجاة محمد[٣]

كلية طب الاسنان/ جامعة كركوك[١،٢]

مديرية شؤون المخدرات في كركوك[٣]

hyder.baban@uokirkuk.edu.iq kahtan-abdulla@uokirkuk.edu.iq

shwan.baghdade@gmail.com

The Role of Drug Control in Enhancing Community Security and Peace in the City of Kirkuk

(A Study of Causes and Prevention Methods)

[١] **Dr. Qahtan Abdulla Mohammed Obaid**

[٢]**Hayder Juma'a Abdull-Rahman**

[٣]**Shwan Najat Mohammed**

[١،٢]College of Dentistry/ University of Kirkuk

[٣]Directorate of Narcotics affairs in Kirkuk

الملخص

يتناول البحث ظاهرة المخدرات وانعكاساتها على الأمن والسلم المجتمعي في مدينة كركوك، مُركزاً على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية لهذه المشكلة المعاصرة. يستعرض أنواع المخدرات المختلفة من مهدئات ومنشطات ومهلوسات ومواد مستنشقة، ويوضح تأثيراتها السلبية على الشباب من فقدان العمل والدراسة إلى الإصابة بالأمراض النفسية والمعدية، يبرز دور التعددية الثقافية في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي في كركوك، ويحلل الأسباب المتعددة لتعاطي المخدرات بما في ذلك العوامل الدوائية والبيولوجية والنفسية والاجتماعية، ويقدم البحث استراتيجيات وقائية متكاملة تتضمن دور الأسرة والمؤسسات التعليمية والصحية والقانونية ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة هذه الآفة، يخلص إلى ضرورة تبني نهج شامل يجمع بين الوقاية والعلاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى الشباب المستهدف.

Abstract

This research examines the phenomenon of drug abuse and its impact on security and social peace in Kirkuk city, focusing on the social, economic, political, and security dimensions of this contemporary challenge. It reviews different types of drugs including depressants, stimulants, hallucinogens, and inhalants, explaining their negative effects on youth ranging from job and

education loss to psychological and infectious diseases. The study highlights the role of cultural diversity in enhancing security and social peace in Kirkuk, and analyzes multiple causes of drug abuse including pharmaceutical, biological, psychological, and social factors. The research presents integrated prevention strategies involving families, educational institutions, healthcare systems, legal frameworks, and civil society organizations in combating this epidemic. It concludes with the necessity of adopting a comprehensive approach that combines prevention and treatment while utilizing modern technology to reach target youth populations.

المقدمة

تؤدي مديرية مكافحة المخدرات في كركوك دورًا محوريًا للحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي في المدينة، التي تعد من بين أهم المدن التي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال بسبب حجم المواد المخدرة التي يتم ضبطها فضلاً عن تنوع المحافظات المحاددة لها المعروفة بضعفها الأمني والتي تشترك والتي تربطها حدود مشتركة مع دول جوار نشطة في مجال ترويج المخدرات، إذ تشير التقارير إلى أن الكميات المكتشفة من المخدرات في كركوك تكفي لجعل نصف العراقيين مدمنين، مما يؤثر سلبًا على النسيج الاجتماعي والأمني للمدينة، إن انتشار المخدرات يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، ويضعف الروابط الاجتماعية، كما يرفع من معدلات العنف وعدم الاستقرار، مما يجعل مكافحة هذه الآفة أمرًا حيويًا للحفاظ على الأمن والسلم داخل المجتمع: لذا يتطلب مكافحة هذه الظاهرة ،جهوداً أمنية متضافرة من جميع الجهات المعنية، بدءاً من الأجهزة الأمنية وصولاً إلى المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والمجتمع المدني، لذا نجد من الأهمية البحث في استكشاف الدور المحوري لمكافحة المخدرات لتعزيز الأمن والسلم المجتمعي في كركوك، فضلا عن تحليل معمق للأسباب الكامنة وراء انتشار المخدرات، واستعراض الطرق الوقاية والعلاج فاعلية.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث إذ يكشف من الأهمية العلمية للموضوع؛ حيث يساهم في سدّ الفجوة المعرفية، ويساهم في ملء النقص في الدراسات العربية المتخصصة حول تأثير المخدرات على المدى البعيد، وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي والأمني في المجتمعات الشرق أوسطية، فضلًا عن المساهمة في تطوير إطاراً نظرياً شاملاً يربط بين المخدرات والأمن المجتمعي من منظور متعدد التخصصات.

أما الأهمية العملية فهو يهدف الى معالجة مشكلة حقيقية تواجه مدينة كركوك والمجتمعات العراقية والعربية المماثلة، ويوفر قاعدة معلوماتية علمية لصانعي السياسات، والقرارات الأمنية والاجتماعية، كما يقدم استراتيجيات قابلة للتطبيق في مكافحة انتشار المخدرات.

هذا فضلًا عن أنه يؤسس الأهمية المجتمعية للسعي إلى حماية الشباب والأسر من آثار المخدرات المدمرة، وتعزيز السلم المجتمعي بتركيزه على دور التعددية الثقافية في بناء مجتمع آمن ومستقر، فضلًا عن مساهمته في التوعية العامة؛ إذ يساهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي حول مخاطر المخدرات.

أهداف البحث: منها الهدف العام، الذي يركز على دراسة وتحليل ظاهرة المخدرات وانعكاساتها على الأمن والسلم المجتمعي في مدينة كركوك، ووضع استراتيجيات شاملة للوقاية والمكافحة، إما **الأهداف الفرعية،** فهي كالآتي:

١. أهداف تحليلية

- تحديد مفهوم المخدرات وتصنيف أنواعها المختلفة وطرق تعاطيها.
- تحليل التأثيرات السلبية للمخدرات على الشباب والمجتمع.
- فهم مفهوم الأمن والسلم المجتمعي وعلاقته بظاهرة المخدرات.
-

٢. أهداف استكشافية:

- استكشاف الأسباب والدوافع المختلفة لتعاطي المخدرات.
- دراسة النظريات المفسرة لظاهرة الإدمان والسلوك المرتبط بها.
- بحث دور التعددية الثقافية في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي.

٣. أهداف تطبيقية:

- وضع استراتيجيات وقائية متكاملة لمكافحة انتشار المخدرات.
- تحديد دور المؤسسات المختلفة في الوقاية من تعاطي المخدرات.
- تطوير توصيات عملية قابلة للتطبيق في البيئة المحلية.

٤. أهداف مستقبلية:

- إعداد خارطة طريق لمكافحة المخدرات طويلة المدى.
- بناء نموذج للتعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
- تعزيز آليات الكشف المبكر والتدخل السريع.

الإشكالية: في الوقت الذي أصبحت المخدرات تغزو جيل الشباب، اخذت مديرية مكافحة الإرهاب دورها المطلوب للتصدي لتلك الافة المجتمعية والأمنية والصحية عبر تسأل محوري حول (دور مديرية مكافحة المخدرات في الحد من المخدرات) ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس فرعان، الأول: الأسباب والدوافع لانتشار المخدرات في كركوك، الثاني: طرق الوقاية من المخدرات.

الفرضية: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: كلما استخدمت مديرية مكافحة المخدرات الأساليب الحازمة في التصدي للمخدرات وتحليل الأسباب وطرق الوقاية كلما استقر المن والسلم المجتمعي في كركوك، ولإثبات الفرضية من عدمه، هذا ما سنلاحظه في محاور البحث اللاحقة، وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمخدرات والامن والسلم المجتمعي.

المبحث الثاني: المخدرات-الأسباب والنظريات المفسرة.

المبحث الثالث: تكامل استراتيجيات الوقاية.

منهج البحث: لكون موضوع البحث متعدد الأبعاد؛ نظرًا لتداخل الجوانب السياسية، الاجتماعية، البيئية، والاقتصادية في دراسة أثر تعاطي المخدرات على السلم والأمن المجتمعي فضلا عن طرق الوقاية والعلاج من المخدرات، اعتمدنا في البحث المقترب التحليلي–الوصفي، مدعومًا بأساليب المقترب المقارن والمقترب الاستقرائي، وذلك لتفكيك ظاهرة ميول الشريحة الشبابية لتعاطي المخدرات والمتاجرة بها.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمخدرات والأمن والسلم المجتمعي

يشكل موضوع المخدرات وانعكاساتها على الأمن والسلم المجتمعي من أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإنسانية في كركوك، اذ تأخذ هذه الظاهرة أبعاداً عديدة تشمل: الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والأمنية. إن فهم العلاقة المعقدة بين انتشار المواد المخدرة وتأثيرها على استقرار المجتمع يتطلب تحليلاً عميقاً للأطر النظرية والمفاهيمية التي تحكم هذه العلاقة، ولإبراز الأطر النظرية والمفاهيمية للمخدرات والامن والسلم المجتمعي سيكون عبر الآتي:

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية (المخدرات وانواعها وتاثيرها)

١. تعريف المخدرات : تُعرف حسب لغتنا العربية على انها كل ما تقوم بعزل الجهاز العصبي عن القِّيام بعمله ونشاطه ودوره المعتاد في توجيه العقل، ويعرف الدين الإسلامي المخدر/ المخدرات أنه كل ما يحجب العقل او يسكره (مظهر، ٢٠١٧، ٧٩٩)، إما التعريف العلمي فيعرفه على أنه مادة كيمائية تتسبب في النعاس والنوم، أو غياب الوعي مصحوبًا بتسكين الالم، اما التعريف القانوني للمخدرات فيعرفه على أنه مجموعة من المواد التي تتسبب في الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويُحظر تداولها، أو زراعتها، او صناعتها باستثناء الأغراض الطبية التي يحددها القانون، ولا يجوز استخدامها سواء كانت طبيعيا أو مصنعًا إلا من يخوله القانون لذلك (حسين، ٢٠٢٥/٨/٢٥).

٢. أنواع المخدرات: تأخذ المخدرات أنواعاً واشكالاً عديدة، فضلا عن تعدد طرق تعاطيها، ولأجمال ما يمكن التعرف على الأنواع وطرق تعاطيها سيكون عبر الاتي (IACP, 20/8/2025):

أ. **المهدئات أو المثبطات:** تُبطئ المُثبِّطات الرسائل بين الدماغ والجسم، الا انها لا تُسبِّب بالضرورة الشعور بالاكتئاب. كما تؤثر على التركيز، وقدرة الاستجابة، والشعور بالاسترخاء والهدوء، ويمكن ان تؤدي جرعات كبيرة منها الى النعاس والغثيان وفي بعض الأحيان فقدان الوعي، ومن الأمثلة على ذلك (الكحول–المورفين–الافيون–الهيروين).

ب. **المهلوسات:** تُغيّر المهلوسات إدراك الشخص للواقع، وقد تُصيبه بالهلوسة، ترافقه تُشوّه الحواس، واختلاف طريقة الرؤية/ السماع/ التذوق/ الشم/ الشعور بالأشياء، على سبيل المثال، قد يرى أو يسمع المتعاطي أشياءً غير موجودة، وتراوده أفكار أو مشاعر غير عادية، ومن الأمثلة على المهلوسات (القنب- القات- الفطر السحري).

ت. **المنشطات:** تُسرّع المنشطات تبادل الرسائل بين الدماغ والجسم، وهذا قد يُسبب: زيادة في نبضات القلب، ارتفاع ضغط الدم، ارتفاع حرارة الجسم، فقدان الشهية، ارقاً، والزيادة منها قد تؤدي الى تشنجات المعدة والذعر والنوبات والجنون، ومن الأمثلة عليها (النيكوتين–الكافيين–الكوكايين).

ث. **المواد المستنشقة:** المُستنشقات هي مواد تُستنشق عبر الأنف (الاستنشاق) أو الفم، تُمتص في مجرى الدم بسرعة كبيرة، مما يُعطي المُستنشق شعورًا بالنشوة فورًا، وهناك ٤ أنواع رئيسة من المواد المستنشقة:

- المذيبات المتطايرة – السوائل التي تتحول إلى غاز في درجات حرارة الغرفة – على سبيل المثال، مخففات ومزيلات الطلاء، والغراء، والبنزين، وسوائل التصحيح (الورق السائل)
- بخاخات الهباء الجوي – على سبيل المثال، دهانات الرش، ومزيلات العرق، ومثبتات الشعر، وبخاخات الذباب وبخاخات الزيوت النباتية
- الغازات – على سبيل المثال، أكسيد النيتروز (غاز الضحك)، البروبان، البيوتان (ولاعات السجائر)، الهيليوم
- النتريت – على سبيل المثال، معطرات الجو ومنظفات الجلود.

ج. **المواد الأفيونية:** المواد الأفيونية نوع من مسكنات الألم، تُصنع من نبات الخشخاش (الهيروين) أو تُنتج صناعيًا (الفنتانيل)، تُسمى أيضًا المواد الأفيونية أو المخدرات، وهي تُسبب الإدمان لأنها تمنحك شعورًا بالراحة أو النشوة، وتشمل ما يلي (الهيروين–الكودايين– الميثادون– اوسيوكودون).

الأدوية الموصوفة طبيًا: الأدوية التي يصفها الطبيب – والمعروفة أيضًا بالمستحضرات الصيدلانية – والتي لا تُستخدم بشكل صحيح قد تُسبب ضررًا، على المدى القصير والطويل، حيث يفترض الناس أن جميع الأدوية الموصوفة آمنة، لكن عدم اتباع التعليمات أو تناولها مع أدوية أخرى أو عقاقير أو كحول قد يكون خطيرًا، فضلا عن كون الوفيات بسبب الادوية الموصوفة أكثر شيوعاً من الوفيات المرتبطة بالمخدرات غير المشروعة، مثل (مسكنات الألم–حبوب النوم).

وتجدر الإشارة هنا ووفقًا الى أن ما يستخدمه الشباب في الحفلات تحت مسمى (مخدرات الحفلات) هي مجموعة من المنشطات والمهلوسات المذكورة أعلاه، والتي غالبًا ما تستخدم لتحسين تجربة الحفلات الموسيقية أو المهرجانات، الامر الذي ينعكس على إصابة العشرات من الشباب بأمراض خطيرة، أو الموت يموتون سنويًا بعد تعاطي مخدرات الحفلات، ويعد (الاكستاسي) أكثرها شيوعا في الحفلات، وقد يأخذ شكل الحبوب، الأقراص، او على شكل كبسولات.

٣.**التأثير السلبي للمخدرات على الشباب؛** حيث تترك المخدرات تأثيرًا سلبيًا على الجانب المهني والاجتماعي، لشريحة الشباب وتشمل (حسن، قاسم، ٢٠٢٤، ١١٠):

أ. **فقدان العمل أو الدراسة:**
تؤدي المخدرات إلى استمرار التغيب عن العمل أو المدرسة مما يعرض المتعاطي للفصل وخسارة مستقبله التعليمي والوظيفي.

ب. **التعرض للسجن أو الوفاة:**
تسبب المخدرات إرتكاب جرائم قتل، سرقة، أو اغتصاب؛ نتيجة غياب العقل والرغبة الشديدة في تعاطي المخدر والاستعداد للحصول عليه بأية طريقة، مما يعرض المدمن للسجن، أو مواجهة خطر الجرعة الزائدة وبالتالي حدوث الوفاة.

ت. **الإصابة بالأمراض النفسية:**
من أضرار المخدرات الإصابة بالأمراض النفسية مثل الاكتئاب، الفصام، اضطراب ثنائي القطب، الضلالات والهلاوس، تغيرات في السلوك والتعرض لنوبات هياج وعنف، مما يعرض المدمن لخطر إيذاء نفسه ومن حوله.

ث. **سوء السمعة:**
بسبب معرفة وجود شخص مدمن يعرضه ذلك لسوء السمعة، وعدم رغبة

المجتمع في تقبله أو التعامل معه، وصعوبة تأسيس حياة مستقبلية وإقامة علاقات بعد ذلك.

ج. **سوء المظهر الخارجي:**
تسبب المخدرات سوء المظهر الخارجي ووجود جروح في الوجه، احمرار في العين، انخفاض الوزن والأنيميا بسبب سوء التغذية صدور رائحة كريهة، وتكسر الأسنان.

ح. **الإصابة بالأمراض المعدية:**
يسبب إدمان المخدرات التعرض للأمراض المعدية مثل الإيدز وفيروس سي بسبب تداول حقن التعاطي من شخص لآخر، وممارسة الجنس غير الآمن مع شركاء يحملون نفس الأمراض انيا.

المطلب الثاني: مفهوم الامن والسلم المجتمعي.

١.المفهوم.

يُعد مفهوم مجتمعات الأمن محاولة لإيجاد علاج لحالة انعدام الأمن، التي تعاني منها الدول في الساحة الدولية، وهو بذلك يرتبط بمفهوم الأمن الجماعي، من حيث أن مجتمعات الأمن تهدف إلى توفير الأمن الجماعي لأعضائها. كان مفهوم مجتمع الأمن دائمًا أكثر احتفاءً من كونه موضوعًا للبحث، وقد طُرح هذا المفهوم لأول مرة في أوائل خمسينيات القرن الماضي من قبل (ريتشارد فان واغينين)، لكنه لم يتلقَّ معالجة نظرية وتجريبية كاملة إلا في الدراسة الرائدة التي أجراها (كارل دويتش) ومساعدوه عام ١٩٥٧، وقد عرّف (دويتش) مجتمع الأمن بأنه: **"مجموعة من الدول اندمجت إلى درجة أصبح فيها هناك ،ضمان حقيقي بأن أعضاء ذلك المجتمع لن يقاتلوا بعضهم البعض جسديًا، بل سيحلّون نزاعاتهم بطريقة أخرى"** (Adler, Barnett, 1988, 6) ، أي بمعني أن الدول التي تعيش ضمن مجتمع أمني قد أنشأت ليس فقط نظامًا مستقرًا فحسب، بل سلامًا مستقرًا بالفعل.

وصاغ (دويتش) نوعين من مجتمعات الأمن: المجتمعات المدمجة، والمجتمعات التعددية، في حين أن كليهما يتمتع بتوقعات موثوقة للتغيير السلمي، فإن المجتمعات المدمجة تتشكل عندما تتحد الدول رسميًا، بينما تحتفظ الدول في المجتمعات التعددية بسيادتها، وهذا الشكل اكثر وضوحا في مدينة كركوك، ومع ذلك ورغم الأهمية النظرية والعملية المحتملة لهذا المفهوم، إلا أن فكرة مجتمع الأمن لم تُنتج أجندة بحثية قوية، ويمكن تفسير هذا بعدة أسباب؛ أولها أن الوقت لم يكن مناسبًا لها، ففي الحرب الباردة، كان الحديث عن مجتمع من الدول يبدو مثاليًا للغاية ومتناقضًا بوضوح مع الظروف القاسية آنذاك واحتمالات نشوب حرب نووية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي آنذاك، وكما قيل كانت الحرب الباردة حقبة "بقاء"، وفي مثل هذه الحقبة، طغت أفكار المجتمعات الأمنية المدمجة بعيدة المنال على نهج التكامل الإقليمي، فإن فكرة إنشاء مجتمعات

أمنية تعددية تتكوّن من دول ذات سيادة بدت وكأنها فشلت بسبب قصور منظمة الأمم المتحدة، التي كانت تُعدُّ المنظمة الوحيدة القادرة على تشكيل مثل هذا المجتمع على المستوى العالمي(Krause, 1998, 300) .

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، أدرك المانحون والجهات الفاعلة الأخرى بشكل متزايد أن الأمن والتنمية يعتمدان على بعضهما البعض، في حين أن معظم أطر السياسات، تؤكد على الحاجة إلى مراعاة ومعالجة احتياجات الناس وشواغلهم الأمنية، وعلى نطاق أوسع جوانب الحوكمة للأمن، فقد ثبت أنه من الصعب ترجمة ذلك إلى ممارسة، ونتيجة لذلك، فشلت العديد من التدخلات المتعلقة بالأمن بعد العام ٢٠٠٣ في إحداث فرق حقيقي للسكان المحليين، واظهار "أمن المجتمع"، وهو نهج مبتكر وفعال يبني الأمن من الأسفل إلى الأعلى من خلال تمكين المجتمعات والسلطات ومقدمي خدمات الأمن من العمل معا لإيجاد حلول محلية للمشاكل الأمنية التي يواجهونها، ويحدد كيف يمكن لهذا النهج أن يساهم في بناء السلام وديناميكيات بناء الدولة على نطاق أوسع من خلال تعزيز الظروف المؤدية إلى السلام المستدام ودعم إقامة علاقات سليمة بين الدولة والمجتمع(Krause, 300) .

٢. دور التعددية في تعزيز الامن والسلم الاجتماعي.

ان موضوع التعددية والسلم الاجتماعي في كركوك، اخذ اهتماما كبيراً من تفكير مواطنيه خصوصاً بعد العام ٢٠٠٣، كما وإن للتعددية اشكالاً فهناك تعددية اجتماعية، سياسية، دينية، مذهبية، وثقافية ومن هذا المنطلق اصبحت التعددية من بين اهم عوامل تحقيق السلم الاجتماعي والتعايش السلمي بين الطوائف الاجتماعية في مدينة كركوك التي تمتاز بالتعددية النسيجية؛ حيث انها تعزز نسيج العلاقات بين افراد المجتمع وتشيع روح الطمأنينة بين مختلف الاطياف، كما انها تعزز روح التفاهم والتسامح بين الافراد والفئات، وتقلص مسافات التباعد بين التيارات الفكرية عبر تقريب وجهات النظر، وفي اقل الأحوال تؤدي الى تفهم مختلف الاتجاهات بعضها البعض، وتسهم التعددية في تحقيق جانب من السلم والتسامح بين افراد المجتمع؛ اذ ان عملية تحقيق السلم المجتمعي وحالة العيش السلمي بين اهله يأتي في اعلى الواجبات المؤسسية، والمنظمات الدينية والاجتماعية، وينبغي ان نعلم ان المحافظة عليه يستلزم من افراد المجتمع قيامهم بمهام وواجبات صعبة، والامر المهم الذي يغفل عنه البعض إلا هو ترك القيام الاثم الذي يؤدي الى عدم بلورة تحقيق السلم المجتمعي، فالتعددية رغم اخلافها في المضمون والمعنى، فأنها تعمل على تحقيق الاستقرار المجتمعي، وتعمل على غرس قيم التعاون والاحترام بين افراد المجتمع، وحرية وتعبير الراي لدى الافراد(مظهر، ٢٠٢٣، ٣-٤).

وعلى هذا الأساس برزت أهمية التعددية وفق الاتي (Toni,oboyole,2020):

ا. تعزيز الإنتاجية والابتكار

يُشكّل التنوع الثقافي محركًا قويًا للإبداع والإنتاجية. فعندما يجتمع أفراد من خلفيات متنوعة، يُصبح بإمكانهم تقديم حلول مبتكرة قد تغيب عن الفرق المتجانسة. كلّ فرد يحمل معه رؤية فريدة مستمدة من تجاربه الحياتية وموروثه الثقافي والاجتماعي. هذا التباين في المنظورات يُثري عملية حلّ المشكلات، سواء في بيئات العمل أو المؤسسات التعليمية، ويُنتج حلولًا أكثر شمولية وفعالية. لهذا السبب تحديدًا، تستثمر الشركات الكبرى مثل جوجل ومايكروسوفت في برامج تدريب عالمية لموظفيها، إيمانًا منها بأهمية التعددية في تطوير التفكير الإبداعي وتعزيز روح الانفتاح .

ب. رسيخ مفهوم المواطنة العالمية

يُتيح الانغماس في بيئة متعددة الثقافات فرصة ثمينة للتفاعل اليومي مع أشخاص وممارسات وتقاليد مختلفة. هذا التواصل المستمر يُنمّي مهارات التعامل مع المجتمعات المتنوعة ويُوسّع الآفاق العالمية. لا يقتصر الأثر على التطور الاجتماعي فحسب، بل يمتد ليشمل تعميق الفهم للعالم وتهيئة الأفراد ليكونوا جزءًا فاعلًا من المجتمع العالمي. سواء كان ذلك من خلال السفر، أو العمل في مؤسسات دولية، أو حتى متابعة الأحداث العالمية، فإن هذا الوعي الثقافي يُصبح أداة أساسية للنجاح. المؤتمرات الدولية والفعاليات متعددة الثقافات تلعب دورًا محوريًا في بناء جسور التواصل بين الشعوب وتعزيز قيم المواطنة العالمية.

ت. اكتساب منظور جديد للحياة

التعرّف على تجارب الآخرين يُضيء جوانب من الحياة قد تكون غائبة عن إدراكنا. مقارنة التحديات والأولويات والقيم الشخصية مع تجارب الآخرين تُساعد على فهم دوافعهم وردود أفعالهم بشكل أعمق. الحوار مع أشخاص من خلفيات ثقافية مختلفة قد يُغيّر القناعات أو على الأقل يُعزز التفهّم والتعاطف. برامج التبادل الثقافي وفرص التطوع الدولية تُقدّم منصة مثالية لهذا التحوّل، حيث تجمع بين فرص السفر والعمل والتعلّم، وتفتح نوافذ جديدة على عوالم مختلفة تُثري التجربة الإنسانية وتُوسّع المدارك.

ث. تعزيز التقبّل والحدّ من التمييز

تُمثّل التعددية الثقافية الخطوة الأولى نحو التسامح والتقبّل الحقيقي للآخر. من خلال التواصل المستمر مع أشخاص من خلفيات متنوعة، يكتشف الأفراد القواسم المشتركة التي تجمعهم، وغالبًا ما تكون أكثر مما يتوقعون. حتى في حالات الاختلاف الكبير، فإن التكيّف مع هذا التنوع يُقلّل من الأحكام المسبقة ويُصحّح المفاهيم الخاطئة التي تُغذّي العنصرية والتمييز. المنح الدراسية الدولية تُعدّ أداة فعّالة في هذا السياق، فالالتزام بالدراسة في بيئة ثقافية مختلفة لفترة طويلة يُعزّز قدرة الفرد على التعامل مع التنوع بحيادية واحترام. علاوة على ذلك، فإن إبراز قيم احترام التعددية في طلبات المنح والفرص الدولية يُعزّز فرص القبول بشكل ملحوظ (Belfield,2012).

ج. إثراء التجربة الحياتية

التعددية تُضفي ألوانًا زاهية على نسيج المجتمع. تخيّل لو كان جميع من حولك نُسخًا مطابقة لك في كل شيء، ألن تكون الحياة رتيبة ومملة؟ نحن بحاجة إلى أفكار جديدة ورؤى مختلفة وتجارب متنوعة نستلهم منها ونتعلّم من خلالها. برامج الإقامات الفنية والبحثية تُوفّر للطلاب والباحثين والمهتمين بالسفر فرصة فريدة للإقامة في بلدان مختلفة والمشاركة في نشاطاتها الثقافية

المتنوعة، مما يخلق تجربة غنية تجمع بين التعلّم والمتعة، وتُضيف بُعدًا جديدًا للحياة(Belfield) .

أن محافظة كركوك كنموذج مميز للتعددية الاجتماعية في العراق، قد يُنظر اليها **كمصدر توتر أو انقسام** إذا غابت إدارة التنوع، أو **كمصدر قوة اجتماعية** إذا استُثمر في التعاون المجتمعي وتحويلها إلى قوة اجتماعية فاعلة إذا أُحسن توظيفها في مواجهة القضايا المجتمعية، وتجدر الإشارة هنا الى أن التعددية إن تم توظيفها بشكل ايجابي تساهم في (العبيدي، ٢٠٢٥، ٤٠٠-٤٠١):

أ. التعرف على ثقافة الآخرين في المجتمع من حيث العادات والتقاليد والقيم وضرورة الاحترام المتبادل بين هذه الثقافات والتأكيد بان أصحابها هم جزء لا يتجزأ من المجتمع لذلك يجب احترامهم.

ب. التنوع الثقافي، ويعمل على توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الافراد بحسب الفقرة الثالثة من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التعددية الثقافية، وهو ما يؤدي الى خلق منظومة حياتية متكاملة ومتطورة في آن واحد، حيث يتاح للفرد ان يعبر عن آرائه سواء عبر الفن او السياسة او الثقافة أو الوسائل الأخرى التي يكفلها النظام الديمقراطي.

ت. إعطاء فرصة لتحقق الحريات العامة وتأسيس قاعدة متينة للمساواة بين الثقافات المختلفة في المجتمع مثل سن القوانين

ث. تقبل الآخر والتقليل من العنصرية فالتعددية تعد الخطوة الأولى لتقبل الآخر من خلال التواصل المتنامي مع أشخاص جدد يحملون أفكار مميزة والتعامل المستمر معهم سيكتشف كل فرد ان هناك نقاط مشتركة تجمعه مع الآخرين.

ج. تفعيل الطاقات الإبداعية مما يؤدي الى زيادة الإنتاجية، فعندما تتواجد مع أشخاص من خلفيات متعددة وتجارب مختلفة، يجعل بالا مكان خلق أفكار، او وجهات نظر قد لا يستطيع الآخرون التفكير بها.

ان العلاقة التي تجمع بين التعددية والسلم الاجتماعي؛ تتوقف على طبيعة ونوع العلاقات التي تربط بين مكونات المجتمع، والقوى المختلفة داخله، فإذا اصبح الارتباط ما بين الجماعات ببعضها البعض بالرغم تعدد الولاءات وتقاطعاتها بقيم ثقافية مشتركة، تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على مبدا التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى فضلا عن تولد صور استقرار واحترام للحقوق الإنسانية؛

أذ ان التعددية في شكلها المحمود، تعبر عن حرية التجمع السلمي، والتعبير عن الراي ضمن الإطار العام على أسس واضحة، وان الاختلافات مقبولة شريطة ان تكون كلها في مصلحة البلد الواحد، وان تكون مصلحة البلد هي العليا وفوق الاختلافات وفوق التعددية، فاذا أدت التعددية الى مسار التطرف، التمزق، والفرقة بين اطياف المجتمع، وجّب منعها ومقاومتها؛ إذ انها لا تنضبط بضوابط الدين والأخلاق، الا انها تنضبط بضابط واحد الا هو عدم ممارسة العنف ضد الاخرين والاضرار بهم (جهامي، دغيم، ٢٠٠٢، ١٣٠).

المبحث الثاني: المخدرات- الأسباب والنظريات المفسرة.

حتمًا لكل حالة مجتمعية أسباب ومسببات، وهذه الأسباب تولد وفق نظريات دراسة تلك الحالة ووضعت لها الأسباب والنتائج، ومن اجل توضيح المبحث الثاني سيكون؛ عبر ابراز اهم الأسباب التي تذهب ببعض افراد المجتمع لتعاطي المخدرات، فضلا عن النظريات المرتبطة بها وكما يأتي: -

المطلب الأول: الاسباب والدوافع لتعاطي المخدرات.

لا يمكن للنفس البشرية ان تذهب باتجاه الممنوع، او المحرم، بدوافع وأسباب، ومن اجل بيان تعاطي المخدرات، سيكون عبر المرور على اهم الأسباب، كالتالي:

١. **العوامل الدوائية:** يمكن تصنيف العوامل الدوائية الأولية إلى فئتين فرعيتين: تحقيق الحالة المرغوبة والتخفيف من الآثار غير المرغوب فيها للمواد، وتعزيز تجربة الاستهلاك الإجمالية، لذا من بين الدوافع والدوافع الرئيسة وراء مشاركة المستخدمين للعوامل الدوائية، هو لجوء الأفراد إلى هذا السلوك بسبب التأثيرات المتوازنة لسكان المناطق المتداخلة، والتفاعلات التآزرية، والتأثيرات المتبادلة والمتناقضة للمواد، واستبدال وتقليد تأثيرات المواد الأخرى، والعلاج الذاتي للآثار الضارة للمواد الأخرى، فضلا عن المعاناة من تأثيرات الذروة المتزايدة والسعادة المتزايدة (رشيد، ٢٠٢١، ١١٨)، وفي هذا الصدد أقر أحد خبراء علاج الإدمان بأن التفاعل بين المواد الأفيونية والمنشطات ينشأ من حقيقة أن المواد الأفيونية تعمل كمثبطات ، بينما تعمل المنشطات كمسرعات، فإذا استخدم الناس منبهات ، فإنهم يصبحون مضطربين ويعانون من الخفقان والقلق، الأمر الذي يؤدي إلى الحاجة إلى المواد الأفيونية للتخفيف من هذه الأحاسيس، وفي المقابل فإن استخدام المواد الأفيونية له حدوده، وعندما يزداد نعاس الفرد وخموله، فإنه يسعى مرة أخرى إلى التحفيز، وبالتالي إدامة هذه الدورة (السيمري، ٢٠١٤، ٢٣)، كما ابدى قسم اخر من الخبراء

ملاحظة فيما يتعلق باستبدال آثار المواد الأخرى وتقليدها، ففي بعض الأحيان يغير الأفراد أنماط استهلاكهم لمجرد أن المادة المفضلة لديهم أصبحت باهظة الثمن ولا يمكنهم تحمل تكاليفها، محولين أنماط استهلاكهم نحو مواد ميسورة التكلفة، أو يجمعون بين المواد التي لها تأثيرات مماثلة، على سبيل المثال ، قد تؤدي الزيادة في تكلفة الميثامفيتامين أو الهيروين إلى تحول في أنماط الاستهلاك وميل الأفراد نحو المنشطات مثل الماريجوانا أو الحبوب أو الاستخدام المتزامن لهذه المواد (Cicero, Ellis, Kasper, 2020, 246-247).

تؤكد الدراسات ان انتشار تعاطي المخدرات في العراق اخذ بالارتفاع تدريجيًا بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، لتصل النسبة الى (٣٤,١٩%)؛ قد يكون مرده لأسباب عدة منها عدم السيطرة على الوضع المتعلق بتجارة المخدرات، وتعاطيها، ارتفاع عدد المروجين بين الشباب والمراهقين، كما هناك أسباب أخرى، منها ضعف الحدود بين العراق ودول الجوار، الأمر الذي دفع العصابات والجماعات خارج القانون إلى الاتجار بهذه المواد، ونظرًا لأن الفئات الأكثر استهدافا هم الشباب والمراهقون، فقد دفع ذلك الكثير منهم إلى اللجوء إلى الأساليب الإجرامية والسرقة للحصول على الأموال وإنفاقها على تعاطي المخدرات (Younis, Ahmed, Majeed, 2024, 1-4)، وانه استنادا إلى تجارب المتعاطين يبدو أن الهدف الأساس والدافع للمستخدمين في الجمع بين العديد من المواد هو تحقيق التوازن الجسدي والعقلي، ويسعى الأفراد جاهدين للحفاظ على هذا التوازن في حركة ذهابا وإيابا، أو تذبذب بين استخدام المواد المهدئة والمنشطات، ومع ذلك، في النهاية يؤدي تعطيل هذا التوازن المؤقت إلى الإرهاق العقلي، والذي يصبح في حد ذاته عاملًا ودافعًا لاستخدام وجمع مواد أخرى كوسيلة للتخفيف من هذا التعب والإرهاق.

٢. **العوامل البيولوجية:** تؤثر الحوافز الممتعة للمواد على التفاعلات والعمليات العصبية ، مما يتسبب في حساسية الدماغ للمواد والمتعة المرتبطة بها، هذه الحساسية المتزايدة تقود الأفراد إلى تطوير ميل قوي نحو تعاطي المخدرات، لدرجة أن أفكارهم وتركيزهم تصبح تتمحور فقط حول استهلاك المواد، وعندما ينخرط شخص ما في الاستخدام المتزامن لمواد متعددة يتم تضخيم هذه الحوافز الممتعة بشكل كبير(خلف، عباس، ٢٠٢٢، ٣٢)، وبشكل أساس يصبح الدماغ مشروطا، حتى لو تضاءلت المتعة بمرور الوقت، للبحث باستمرار

عن تعاطي المخدرات في أي لحظة، ومن منظور بيولوجي، قد تساهم العوامل الوراثية في أن يكون لدى الأفراد داخل الأسرة استعداد أكبر للإدمان، ومن المحتمل أن يؤدي هذا الاستعداد الوراثي إلى تضخيم تعرض الأفراد للانخراط في تعاطي المخدرات المتعددة والمعاناة من درجة أكثر كثافة من الإدمان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلجأ العديد من هؤلاء الأفراد إلى استهلاك المواد المنشطة والمخدرة كوسيلة للتخفيف من الآلام والمضايقات الناجمة عن الأمراض الجسدية والعقلية الوراثية، لذلك يمكن القول أن علم الوراثة يؤدي دوراً كبيراً هنا، ومع ذلك فإن النوع المحدد من المادة له أهمية أيضا، على سبيل المثال يظهر الكوكايين درجة أعلى من الوراثة مقارنة بالمواد الأخرى، علاوة على ذلك فإن الإيقاع المتكرر لاستخدام المواد في الجسم غير مقبول من الناحية البيولوجية، مما يؤدي إلى التسامح ونوع من الفوضى العقلية والبدنية، يليه المزيد من المشاركة في استخدام ومزيج من مواد متعددة في السعي لتحقيق التوازن البدني والعقلي، وبالنتيجة يصبح الأفراد محاصرين في دورة مفرغة، وبعبارة أخرى فإن دور علم الأحياء أكثر أهمية بكثير من دورها في بدء هذا الاستخدام (Gizdic, 2009, 225-228).

٣. **العوامل النفسية والاجتماعية:** تم تصنيف العوامل النفسية والاجتماعية إلى ثلاث فئات فرعية: "المعايير غير المرغوب فيها"، و "سياق تعاطي المخدرات"، و "سمات الشخصية النفسية غير الطبيعية"، تم تحديد هذه العوامل بوصفها بعدًا رئيسيًا آخر للدوافع، كما يتفق اغلب المتعاطين بأن هنالك عوامل مشتركة؛ مثل القبول الاجتماعي كبوابة للبدء، ودور أقرانهم في قبول المواد، وإزالة الحساسية إلى قبح وسلبية تعاطي المخدرات، ودور تعزيز المواد في العلاقات الاجتماعية كمعايير اجتماعية غير مرغوب فيها، تؤثر بشكل كبير على مجاميع متعاطي المخدرات (Cicero, Ellis, Kasper, 202).

وهنا لابد من بيان ان الادمان غالبًا ما يبدأ بدواء معين، ويحمل هذا الدواء عادةً قبولًا اجتماعيًا أعلى وعواقب اجتماعية أقل، مثل: الماريجوانا، والسجائر، والقات وغيرها، لذا إن الإدمان مبدئي مع مادة واحدة وينتقل إلى حد ما إلى بدائل أخرى، وهو ما يعزى إلى عوامل مثل سلوكيات المخاطر، والأفعال الاندفاعية القائمة على الدوافع المفاجئة، والانخراط في أنشطة غير تقليدية، وكذلك المعتقدات الثقافية، فضلًا إلى ذلك هناك اختلافات بين الرجال والنساء في كل من الخصائص البيولوجية والجنسية، مثل العوامل والتحديات الاجتماعية، وإن تجربة

تعاطي المخدرات للذكور، لبداية التبعية المتعددة القاسية هي أقصر بكثير من النساء، كما تم تحديد السمات النفسية غير الطبيعية مثل الإدراك الذاتي المشوه، والبحث عن الإحساس، والاندفاع، والاضطرابات النفسية كأسباب نفسية واجتماعية أخرى ودوافع للإدمان (العنزي، إسماعيل، ٢٠١١، ١٢).

٤. **حتمية الإدمان:** تؤدي الطبيعة المزمنة والتقدمية والانتكاسية للإدمان إلى التنوع في تعاطي المخدرات، ويمكن أن يكون لكل مادة نتائج مؤلمة ولا مفر منها، وتتضمن هذه الفئة فئتين فرعيتين: "الإكراه والحاجة إلى الحفاظ على التوازن" و "صعوبات إزالة السموم من المواد"، مترافقًا مع مفاهيم اخرى مثل "فقدان السيطرة"، و "تجنب الألم، والتخلف، والرتابة"، و"محاولات الحد من الاستخدام الكلي"، و "استخدام مادة أخرى" ، و"تخفيف أعراض الانسحاب" (Saunders, Robinson, 2013, 1955-1956).

إن سوء استخدام مواد متعددة أمر شائع بين أولئك الذين يحاولون إزالة السموم، وقد يستخدم المرضى مواد أخرى للعلاج الذاتي لأعراض انسحاب المواد الأفيونية، والتي غالباً ما تكون ناتجة عن جرعات غير كافية من الأدوية أثناء الانسحاب، ولسوء الحظ من ناحية أخرى يمكن أن يؤدي استخدام مواد متعددة إلى تعقيد عملية التخلص من السموم ويتطلب المزيد من العناية الطبية، كما وأن إلى جانب فقدان السيطرة والمتكرر، غير ناجح بشكل عام، هي محاولات إزالة السموم وسحب المواد، من بين الأسباب الرئيسية خلال مرحلة الإدمان، ويشكل البحث عن المواد واستخدامها جزءًا مهمًا وحيويًا من حياة الفرد، مما يعطي الأولوية على كل شيء آخر، وبعبارة أخرى تدور حياة الفرد حول استخدام المواد؛ بهدف تخفيف أعراض الانسحاب واختيار الألم الأقل وألمًا أكبر لتحقيق توازن بدني وعقلي مؤقت كوسيلة لاستمرار الحياة والبقاء على قيد الحياة، في نهاية المطاف سواء كان مزيجًا من المهدئات والمنشطات أو التدخلات الدوائية والجهود المبذولة في إزالة السموم تؤدي إلى نتيجة شائعة وهي الإرهاق العقلي، والفشل في معالجة إدمان المستخدم (Saunders, Robinson, 2013, 1968).

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لتعاطي المخدرات.

تُفسر العلاقة بين تعاطي المخدرات والسلوك الإجرامي من خلال نظريات عديدة علمية، كل

منها يسلط الضوء على جانب مختلف من الظاهرة، إليك أبرز هذه النظريات:

١. **نظرية التحليل النفسي (سيغموند فرويد وأدلر):** ترى أن الإدمان والسلوك الإجرامي ينبعان من صراعات داخلية غير محلولة، مثل الكبت أو الحرمان العاطفي، وأن "الدوافع اللاشعورية" القوية وفق "فرويد" تؤثر في سلوك الإنسان السوي منه والمريض على حد سواء، وكيف أن الاضطرابات اللاشعورية وتشعباتها تساهم في بروز، أو ظهور الشخصية المريضة (نفسيا)، أو بروز وظهور السلوك غير الودي، أو الشاذ أو الإجرامي، لذا قد يكون تعاطي المخدرات وسيلة للهروب من الألم النفسي، الفرد قد يلجأ للمخدرات كوسيلة للهروب من الألم النفسي أو لإشباع رغبات دفينة غير مقبولة اجتماعيًا **(خلفة، ٢٠١٧، ٨٩)**، وهنا لابد من الاشارة الى وجود ترابط بين اضطرابات الشخصية مثل: السيكوباتية أو الفصامية وبين الميل لتعاطي المخدرات والانخراط في الجريمة، أي بمعنى أن الشخص المضطرب نفسيًا يفتقر إلى التعاطف أو الشعور بالذنب الامر الذي يسهل عليه ارتكاب الجرائم تحت تأثير المخدرات، فالشخصية السيكوباتية (المعادية للمجتمع) يتميز بالتلاعب بالآخرين، والكذب، واللامبالاة بمشاعر الآخرين، وعدم الشعور بالذنب أو الندم، هذه الصفات تجعل الشخص أكثر عرضة للانخراط في سلوك إجرامي لتحقيق مكاسب شخصية أو لمجرد الاستمتاع (عثماني، ٢٠٢١، ٦)، أما الشخصية الفصامية فهو يفتقر غالبًا إلى العلاقات الوثيقة ويفضلون الوحدة، غير مبالين بما يعتقده الآخرون عنهم، ولا يتميزون بالعدوانية كالسيكوباتيين، إلا أن عدم اهتمامهم بالقواعد الاجتماعية قد يجعلهم عرضة لبعض السلوكيات غير الاجتماعية[١]. (عمارة، ٢٠٢٤،

٢. **ب.النظريات البيولوجية:** وهي نظرية تقوم على الاستعداد الوراثي، او وجود خلل عضوي في الدماغ تؤثر على قابلية الفرد للإدمان والسلوك الاجرامي؛ وهذا مرده الى اضطرابات في النواقل العصبية مثل: الدوبامين، والسيروتونين قد تؤثر على التحكم في الانفعالات واتخاذ القرار (وليد، ٢٠١٩، ١٨-١٩).

٣. **ج.النظرية المعرفية:** تركز على أن السلوك الإجرامي المرتبط بالمخدرات يتأثر بالمعتقدات والتوقعات الشخصية، مثل الاعتقاد بأن المخدرات تمنح القوة أو

[١] عمارة عمارة، "تأثير تعاطي المخدرات والإدمان عليها على السلوك الإجرامي والوقاية منها"، **كلية الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد ٩، العدد ٢، (الجزائر: جامعة المسيلة، ٢٠٢٤)، ص

تقلل القلق، مما يدفع الفرد لاتخاذ قرارات خاطئة، ويرى مؤسس نظرية العلاج العقلاني الانفعالي السلوكي الامريكي (ألبرت إليس) بأن كثيرا من الاستجابات السلوكية والوجدانية والاضطرابات النفسية تعتمد على معتقدات فكرية خاطئة يبديها الفرد عن نفسه، وعن العالم المحيط به، ويميز بين نمطين من التفكير، الاول: أفكار عقلانية وهي واقعية ومرغوبة تحقق للإنسان مزيدا من التوافق والصحة النفسية، والثاني أفكار لا عقلانية وهي خيالية سلبية، تصحبها عواقب انفعالية وأنماط سلوكية مضطربة، وغير مرغوبة كالقلق الاكتئاب (زيان، ٢٠١٨، ١٩٧-١٩٨)، لذا يمكن القول أن سلوك تعاطي المخدرات وهو نمط من الأفكار اللاعقلانية والاضطرابات الانفعالية.

٤. **د.النظريات الاجتماعية: وهي مجموعة من النظريات، مثل** نظرية التعلم الاجتماعي التي تنطلق من إن السلوك الإجرامي يُكتسب عبر التفاعل مع الآخرين، سيما في بيئات تنتشر فيها المخدرات والجريمة، إما نظرية الوصم الاجتماعي فتفترض أن وصم الفرد كمجرم، أو مدمن قد يدفعه لتبني هذا الدور بشكل دائم الأمر الذي يزيد من احتمال ارتكابه للجرائم، في حين نظرية التفكك الاجتماعي ترى أن ضعف الروابط الأسرية والمجتمعية يساهم في انحراف الفرد نحو الإدمان والجريمة، خاصة في البيئات الفقيرة أو المهمشة (بوغراف، ٢٠١٣، ٥-٧).

٥. **النموذج الشمولي:** وهي ليست بنظرية قدر ما هو مقترب يجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية والبيولوجية لتفسير ظاهرة الادمان والسلوك الاجرامي، لذا يُنظر وفق هذا المقترب الى تعاطي المخدرات بوصفه تركيبة بيولوجية وسيكولوجية واجتماعية - ثقافية تحمل هذا المتغير وتتضمنه ويضم هذا المنظور ويدمج في ثناياه جميع سمات وخصائص النظريات البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية، وينسجم هذا النموذج مع النظرة الكلية للمدمن، أي انها نتيجة تفاعل معقد بين الوراثة، البيئة، الشخصية، والتجارب الحياتية، وهو ما يُستخدم غالبًا في برامج العلاج وإعادة التأهيل (زيان، ٢٠٥-٢٠٦).

المبحث الثالث: تكامل استراتيجيات الوقاية.

يظل تعاطي المخدرات تحديًا صحيًا عالميًا واسع الانتشار من حيث تأثيره على ملايين الأفراد عبر جميع الفئات الديموغرافية والثقافات والمستويات الاجتماعية والاقتصادية، ولها عواقب بعيدة المدى، ليس من ناحية التأثير على الصحة الفردية فحسب بل أيضًا على

الأسر والمجتمعات والاقتصادات، فالإدمان على المخدرات يسهم في مجموعة من المضاعفات الصحية، بما في ذلك اضطرابات الصحة العقلية، والأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهاب الكبد، وزيادة خطر الوفيات نتيجة الجرعات الزائدة، مضافًا الى ما يمكن أن يؤدي سوء استخدام المخدرات إلى مشكلات اجتماعية مثل الجريمة والبطالة وانهيار العلاقات الأسرية، لذا وجب التطرق في هذا المحور الى الفئات المعرضة للخطر، واستراتيجيات الوقاية والعلاج من المخدرات.

المطلب الأول: دور المؤسسات في الوقاية من تعاطي المخدرات: تُعدّ ظاهرة تعاطي المخدرات من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات، وتتطلب تضافر جهود كافة الأطراف لمواجهتها، تشكل الوقاية حجر الزاوية في مكافحة هذه الآفة، حيث تتركز الجهود على بناء درع حماية مجتمعي يبدأ من الأسرة وصولًا إلى المؤسسات الصحية والتعليمية، بهدف تحصين الأفراد، وخاصة الشباب، ضد الوقوع في براثن الإدمان، وهو ما سنتطرق اليه.

١. **دور العلاقات الاسرية والاجتماعية:** فالتنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية هما أول سبيل وقائي ضد الانحراف وتعاطي المخدرات؛ فلا وجود لمؤسسة مجتمعية يمكنها أن تسبق الأسرة في وقاية ورعاية وتنشئة الأبناء عبر مراحل نموهم، سيما ان كانت الأسرة نفسها متوازنة سليمة سواء من حيث التواصل الأسري داخليا، أو قدرتها على التصدي لكل التأثيرات السلبية الواردة من المحيط الخارج عنها (المجتمع)، وحل المشاكل الأسرية بمبدأ المكسب المشترك، والتكاتف بين أفراد الأسرة الواحدة، فجودة التفاعل بين الطفل والأهل من العوامل التي تؤثر على سلوك الطفل في مراحل لاحقة وعلى قدراته المعرفية ونموه العاطفي (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠١٤، ٩٠-٩١)، والعلاقات المتوافقة بين افراد الاسرة الواحدة التي تخلو من التمييز بحسب الجنس او الفرد التي تعرف بالأسرة (**المشبعة بالتعاون**) تجعل النمو النفسي للفرد سليمًا وصحية للنمو مما تؤدي الى السعادة، وعكسه تمامًا فالأسرة مضطربة تعد بيئة نفسية سيئة لنمو الفرد من الجانب السلوكي والنفسي والاجتماعي وبالنتيجة يؤدي الى تدهور شخصية الفرد، لذا تعد الاسرة احدى المكونات الاساسية والمهمة في بناء الشخصية السوية وتكوين فرد سليم من الناحية النفسية قادر على تحمل المسؤولية الاجتماعية (مجيد، ٢٠٢٣، ٥٥).

الى جانب الجو الأسري الهادئ كتدبير وقائي فأن غرس الوازع الديني في نفوس الابناء لا يقل أهمية كتدبير

وقائي تربوي، فالدين الإسلامي يؤدي جملة من الوظائف في المحافظة على تنظيم المجتمع، ويمارس الوازع الديني دور المربي والضمير الحارس للأبناء في غياب الاولياء لمتابعتهم أو حراستهم، إما التدبير الوقائي الثالث الواجب على الأولياء مراعاته هو الوعي والفطنة والحذر من الجهل بكل ما يجري في الوسط الخارجي؛ إذ أن بعض الأبناء يستغلون جهل الأولياء وتنزلق سلوكياتهم وراء الاكتشاف والتجريب والتقليد وغيرها، لذا يتوجب اختيار الصحبة الصالحة للأبناء، والحرص على استغلال ا

أوقات الفراغ بما ينفع (شعبان، ٢٠١٤، ١٥٢-١٥٤).

٢. **دور المؤسسات التربوية والتعليمية:**
وتُعد الجامعات في كركوك امتدادًا حيويًا لدور المؤسسات التربوية والتعليمية في مواجهة آفة المخدرات؛ إذ تُسهم بشكل فعّال في تكامل الجهود المبذولة على مستوى الأسرة والمجتمع، سواء عبر التوعية الأكاديمية والمجتمعية باستخدام خبراتها الأكاديمية في إطلاق حملات توعية متخصصة تستهدف فئة الشباب، أو عبر البحث العلمي؛ إذ تقوم الجامعات بدور ريادي في إجراء الأبحاث والدراسات الميدانية لفهم أسباب انتشار المخدرات في كركوك، والتعرف على الفئات الأكثر عرضة للخطر، وتحديد أنماط التعاطي وهي جهود توظف في تطوير استراتيجيات وقائية وعلاجية أكثر فعالية وملاءمة للواقع المحلي (عيسى، هاشم، ٢٠٢٤، ١١٨).

٣. **دور الكوادر والمؤسسات الصحية:**
يُنظر إلى دور الصيادلة بالدرجة الاولى كمزوّدي رعاية صحية يوزعون الأدوية ويقدمون النصائح حول الاستخدام الآمن لها الى ما هو أبعد من ذلك؛ إذ انهم متخصصون في علم الأدوية وتفاعلاتها وتثقيف المرضى، وعندما يتعلق الأمر بإساءة استخدام المخدرات، يمكن للصيادلة أن ملاحظة أنماط الاستخدام الخاطئ واكتشاف علامات الاستخدام المفرط في مراحل مبكرة، ويثرون المرضى بالمعلومات حول مخاطر الإدمان، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوية الموصوفة مثل الأفيونات والبينزوديازيبينات والمنشطات (Ogbewele and others, 2014, 39) وتجدر الاشارة الى أن وزارة الصحة تمارس دورًا رقابيًا في مراقبة استيراد، وتداول المواد المخدرة المستخدمة لأغراض طبية، مما يضمن استخدامها في الإطار القانوني الصحيح ويمنع تسربها إلى السوق غير

المشروعة (الوقائع العراقية، ٢٠١٧، ٤٤٥٨).

٤. **دور المؤسسات القانونية:** أن مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات تتطلب جهودًا متكاملة ومتضافرة من مختلف القطاعات، بما في ذلك المؤسسات القانونية التي تؤدي دورًا محوريًا في صياغة التشريعات، وتطبيق القانون، وتوفير إطار فعال للردع والعقاب، إلى جانب التركيز على العلاج وإعادة التأهيل، وفي هذا الصدد تضطلع المؤسسات القانونية في العراق بدور حاسم يستند بشكل أساسي إلى قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، الذي وضع الأسس القانونية للحد من انتشار المخدرات عبر ثلاث مهام رئيسة: التشريع، والضبط القضائي، والتطبيق، فهذا القانون يجرّم جميع الأنشطة المتعلقة بالمخدرات مثل: الاتجار، والتهريب، والإنتاج، والتعاطي، فضلا عن فرضه عقوبات مشددة تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد على المتاجرين والمهربين لردع هذه الجرائم الخطيرة، هذا من جهة، وفي المقابل ايضًا يتميز هذا القانون بمنهج متوازن يجمع بين العقاب والعلاج؛ لإتاحته للمتعاطي فرصة العلاج في المؤسسات المتخصصة بدلًا من الزج به في السجن، ولا سيما إذا سلم نفسه طواعيةً للسلطات (الوقائع العراقية) ، وهنا تجدر الاشارة الى إن المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بوزارة الداخلية، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى مثل حرس الحدود وشرطة الكمارك، تتولى مسؤولية جمع المعلومات وملاحقة الشبكات الإجرامية، هادفة بهذه الجهود إلى ضبط المواد المخدرة في المنافذ الحدودية وعلى الأراضي العراقية، وإحالة المتورطين إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

٥. **منظمات المجتمع المدني:** على منظمات المجتمع المدني التعاون مع المؤسسات الحكومية لتفعيل دورها في الوقاية من تعاطي المخدرات، الامر الذي يتطلب من هذه المنظمات وضع سياسة لمكافحة المخدرات يتماشى مع المبدأ الثالث الذي وضعته منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمعالجة اضطرابات تعاطي المخدرات، الذي يدعو إلى "تعزيز علاج اضطرابات تعاطي المخدرات من خلال التنسيق الفعال بين نظام العدالة الجنائية والخدمات الصحية والاجتماعية"، أي بمعنى تعاون النظام القانوني تعاونًا وثيقًا مع النظم الصحية والاجتماعية؛ لضمان أن يكون للعلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات في

القطاع الصحي الأسبقية على الملاحقة الجنائية أو السجن (قطامين، رواشدة، ٢٠٢٤، ٤)، ويرى قطامين ورواشدة أنه من الممكن ان تعزز منظمات المجتمع ن دورها في الوقاية من تعاطي ت عبر(٢٠٢٤، ٧):

- من التجارب ا ، مثل انشاء مجموعات للرعاية الذاتية لمجموعات رعاية "المدمني المجهولين"، فهذه المجموعة مر مرتبط بخطر الانتكاس، من الشعور بالعار والعز ي إلى الانتكاس، مع ضمان على مخاوف الأمن وصية،
- بيوت منتصف الطريق على غرار التجربة السعودية، وتوفر هذه البيوت بيئات ومجتمعات أمنة وصحية، وخالية من المخدرات، تهدف لمساعدة المدمنين وتقديم خدمات متعددة الأبعاد من شأنها أن تساهم في التعافي واستعادة المتعاطين استقرارهم النفسي والديني والاجتماعي، لتنعكس بالنتيجة على إعادة الاندماج في المجتمع.

أن سلوك الفرد نحو التعاطي من عدمه كونه ليس ناجمًا عن عامل واحد بحد ذاته، بل محصلة تفاعلية معقدة لعوامل عدة تتراوح بين السمات الفردية الى السمات المجتمعي (Fishbein, Sloboda, 2023, 3) ويمكن توضيحها بالمخطط رقم (1)

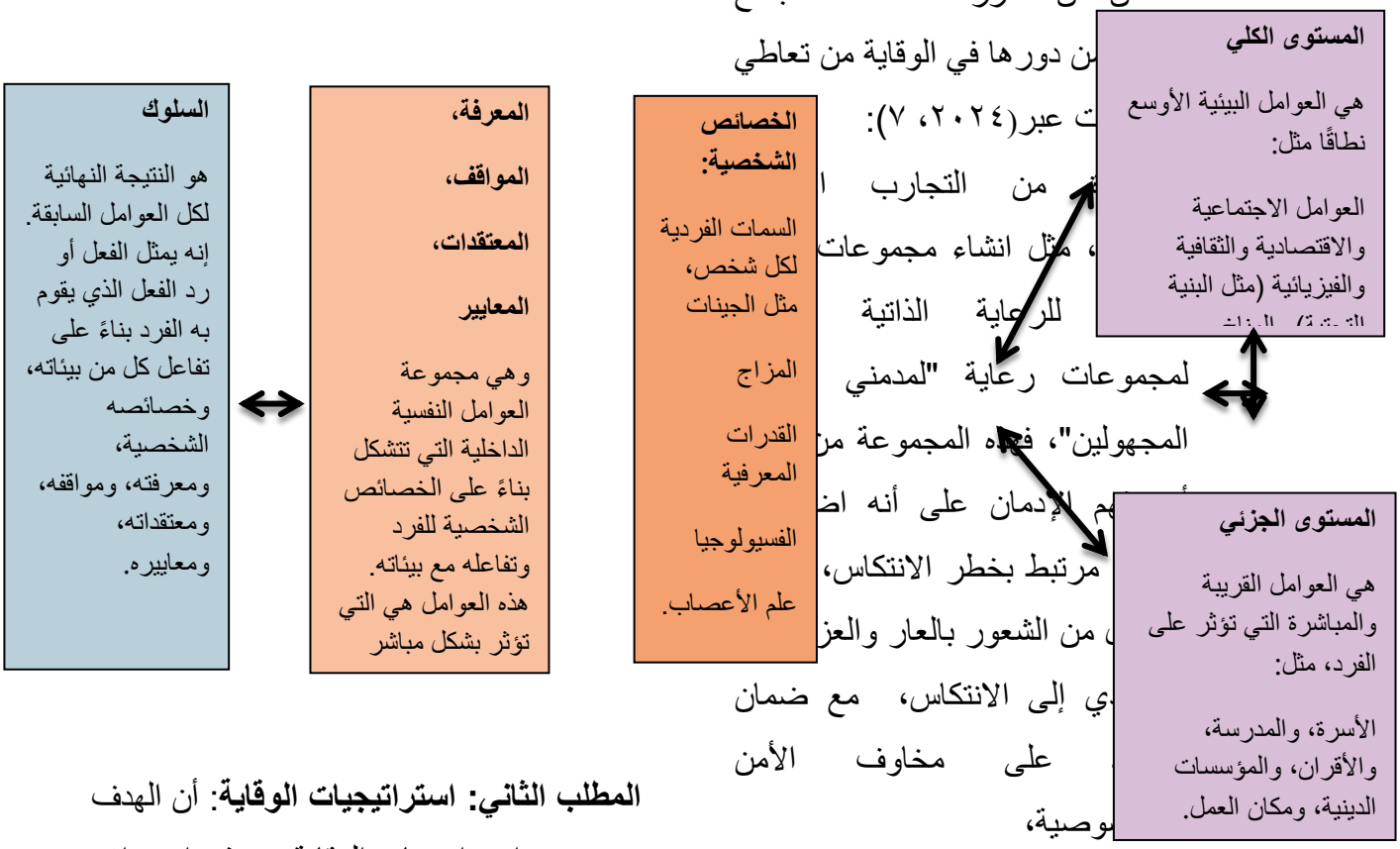

المطلب الثاني: استراتيجيات الوقاية: أن الهدف من وضع استراتيجيات الوقاية هي في استهداف الفئات المعرضة للخطر، فالشباب والمجتمعات الفتية ذات معدلات عالية من سوء استخدام المخدرات نتيجة عوامل عديدة، منها ضغط الأقران، والفضول، وقلة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالتعاطي، ويجب إعطاؤهما الأولوية؛ فهذه الفئات غالبًا ما تتعرض لأضرار مخدرية بشكل غير متناسب الامر الذي يفرض الحاجة الى وضع استراتيجيات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتها وتحدياتها الخاصة، وتتمثل استراتيجيات الوقاية في التالي:

١. **التوعية والتثقيف الصحي:** تنظيم حملات توعوية من الكوادر الصحية (الصيادلة والاطباء) تركز على التدخل المبكر، والتثقيف، وزيادة الوعي في صفوف الشباب، وتوضح العواقب طويلة الأمد لتعاطي المخدرات، مثل الإدمان والمشكلات القانونية والآثار السلبية على الصحة النفسية والجسدية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى يمكن للمؤسسات الصحية التعاون مع المؤسسات التربوية والتعليمية والمنظمات الشبابية لتقديم معلومات ملائمة للفئة العمرية من خلال ورش عمل تفاعلية، وفيديوهات تعليمية يعزز قدرة الشباب على اتخاذ قرارات واعية بشأن المخدرات (Gilbert and others, 2024, 42) ، وفي هذا الصدد تلعب منصات التواصل الاجتماعي دورًا حاسمًا في الوصول إلى الفئات الشابة؛ نظرًا لانشغالهم الكبير بالمساحات الرقمية، الامر الذي يستوجب استغلال هذه المنصات مثل: إنستغرام، وتيك توك، ويوتيوب لنشر المعلومات، والترويج لأساليب حياة صحية، ومواجهة المعلومات المضللة (محمد، ٢٠٢٢، ٥٣-٥٤)، تجدر الاشارة هنا الى ضرورة إن تعمل المؤسسات الصحية على ضمان تكامل استراتيجيات الوقاية من المخدرات مع السياسات الصحية الأوسع، مثل سياسات الصحة النفسية، وسياسات صحة المراهقين، وسياسات الصحة المجتمعية، هذا النوع من التكامل يساهم في تحقيق نهج شامل ومنسق في مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات.

٢. **معالجة الحواجز الثقافية والاقتصادية والقانونية**: إن نجاعة استراتيجيات الوقاية تتطلب ضرورة مراعاة التنوع الثقافي والاقتصادي والقانوني، وفي المجتمعات الشرقية، تُعد مناقشة هذه القضايا من المحظورات، ويخشى الأفراد طلب المساعدة خوفًا من العار الاجتماعي أو الوصمة، فمثلًا يمكن للاعتراف بالإدمان أن يجرّ العار ليس للفرد فحسب، بل ولعائلته أيضًا في الثقافات المحافظة، مما تؤدي إلى تقليل فرص التدخل المبكر وتعطيل جهود الوقاية (منير وحسين، ٢٠٢٢، ٢٤)، ويرى الباحثون ان التغلب على هذه الحواجز يكون بتبني استراتيجية ثقافية عالية، قائمة على فهم القيم والمعايير المحلية، الأمر الذي يساعد في صياغة رسائل تعليمية ليست دقيقة ومبنية على الأدلة فحسب، بل محترمة وغير قضائية.

٣. **استثمار التكنولوجيا والمنصات الرقمية للتوعية:** في العصر الرقمي، أصبحت التكنولوجيا والمنصات الرقمية أدوات لا غنى عنها في تصميم وتنفيذ الحملات التوعوية، وجذب الفئات المستهدفة، ونقل الرسائل المؤثرة في الوقت الفعلي، وأحد أكثر الوسائل فعالية لاستثمار التكنولوجيا في حملات الصحة العامة يتمثل في تطبيقات الهواتف المحمولة ومنصات التطبيب عن بُعد، ففي وقتنا الراهن سيما

مع انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي اضحى الكثير من الأفراد، وخصوصًا الفئات الشابة، اكثر اعتمادًا على الهواتف الذكية للحصول على المعلومات والخدمات الصحية، الامر الذي يستدعي ضرورة تطوير تطبيقات حكومية او التعاون مع مطورين لإنشاء تطبيقات توفر محتوى تثقيفي، وتذكيرات بالالتزام بمواعيد الجرعات، وأدوات للتقييم الذاتي تساعد المستخدمين على التعرف على علامات سوء الاستخدام، وتوفر قنوات سرية لطرح الأسئلة وطلب النصيحة دون التعرض للوصمة المرتبطة بزيارة العيادات شخصيًا (Gilbert and others, 44).

٤. **تقديم الدعم النفسي والإرشاد:** تُعزّز الجامعات دورها عبر وحدات الإرشاد النفسي الجامعي التي تُقدّم الدعم للطلبة، وتوجيههم وإعطائهم الأدوات اللازمة للتعامل مع ضغوطات الحياة، مما يُجنّبهم الوقوع في فخ الإدمان، والعمل على توفير بيئة غنية بالأنشطة اللامنهجية مثل الأندية الطلابية، والفرق الرياضية، والفعاليات الثقافية والفنية، وهي انشطة تشغل بالمجمل أوقات الفراغ بما هو مفيد، وتعمل على تُنمّية المهارات والقدرات، وتُعزّز من الشعور بالانتماء، الأمر الذي يقلل من احتمالية لجوئهم إلى المخدرات كطريقة لملء الفراغ، أو الهروب من الضغوط، وهنا تجدر الاشارة ان وحدة الارشاد الجامعي في كلية طب الاسنان/ كركوك بالتعاون مع شعبة التعليم المستمر في الكلية ذاتها قد اقامت ورش وندوات توعوية على طلبة الكلية.

٥. **البحث العلمي:** وهذا الموضوع لا يقتصر على المؤسسات الصحية حول أسباب الإدمان، وطرق الوقاية، وفعالية العلاجات المختلفة فحسب، بل أن يكون بالتعاون مع الجامعات؛ إذ تسهم الأخيرة بالعمل مع المؤسسات الأخرى على **تطوير برامج وقائية وعلاجية** مستندة إلى نتائج الأبحاث العلمية، كأن تعمل كليات الطب الى جانب اقسام علم النفس والاجتماع على تصميم برامج توعية تستهدف الشباب والمدارس من جهة، وتطوير طرق علاجية وإعادة تأهيل للمدمنين من جهة أخرى، أي ان تُقدم هذه البرامج حلولًا علمية وعملية بدلًا من الاعتماد على الأساليب التقليدية.

٦. **الكشف المبكر والتدخل:** إذ تعمل المؤسسات الصحية في الكشف المبكر عن الأفراد المعرضين لخطر تعاطي المخدرات، وتقديم التدخلات اللازمة لمنع تطور المشكلة من جهة، ومن جهة اخرى تعمل ذات المؤسسة على توفير العلاج وإعادة التأهيل، بما في ذلك العلاج الدوائي والعلاج النفسي والدعم الاجتماعي.

استنادا لكل ماسبق، يرى الباحثون ان مشكلة انتشار المخدرات لا تقتصر مكافحتها على الإجراءات الأمنية فحسب، بل تتطلب مقاربة

مجتمعية شاملة قائمة على مبدأ التعاون بين جميع مكونات المجتمع المحلي، لذا يرى الباحثون أن تكون التعددية في كركوك ركيزة أساسية لبناء هذه المقاربة عبر توظيف:

أ. قيادات دينية واجتماعية متعددة تتيح إمكانية توحيد الرسائل التوعوية الأخلاقية والدينية ضد المخدرات.

ب. يمكن للإعلام المحلي المتعدد اللغات أن يضطلع بدور مهم في إيصال رسائل الوقاية والتثقيف إلى شرائح المجتمع كافة بلغاتهم وثقافاتهم المختلف.

ت. يمكن تشكيل لجان مجتمعية مشتركة تضم ممثلين عن مختلف المكونات تعمل على تنسيق الجهود في التوعية والمراقبة والدعم النفسي والاجتماعي للمتعاطين.

ث. إشراك المنظمات الشبابية والنسوية من جميع المكونات في حملات ميدانية تستهدف الأحياء المختلطة، الأمر الذي ينعكس على تعزيز روح العمل الجماعي والثقة المتبادلة بين فئات المجتمع.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن التعددية في كركوك ليست عائقًا أمام مكافحة المخدرات، بل فرصة لبناء نموذج مجتمعي متكامل يجمع بين التنوع الثقافي والجهد الأمني والتربوي والإعلامي، وتحويل التنوع إلى طاقة إيجابية تعزز التماسك الاجتماعي وتدعم الأمن المجتمعي عبر شبكات الثقة والتعاون والمشاركة الفاعلة من جميع الأطياف، وهذه الشبكات تتكوّن عبر احترام الهويات المتعددة وتفعيل دورها في التوعية والرصد وال

الخاتمة:

تواجه محافظة كركوك تحديًا معاصرًا يتمثل في انتشار المخدرات، الذي يهدد الأمن والسلم المجتمعي، فالمخدرات كمواد مؤثرة على الجهاز العصبي ولها أنواع متعددة، تؤدي إلى عواقب وخيمة مثل فقدان الوظائف، والأمراض، والتعرض للسجن، ولتحقيق الأمن والسلم المجتمعي يجب تبني نهج مجتمعي شامل، مع إبراز دور التعددية في تعزيز التعايش السلمي.

وتُعزى ظاهرة الإدمان إلى عوامل متعددة، منها بايولوجية، دوائية، نفسية واجتماعية، وهنالك نظريات متعددة تُفسر تعاطي المخدرات كالتحليل النفسي والنظريات الاجتماعية، ولمواجهة هذه الظاهرة والحدّ من تناميها يتطلب الأمر استراتيجيات وقائية متكاملة تبدأ من **الأسرة** والمؤسسات التعليمية، اكما إن الكوادر الصحية والمؤسسات القانونية تؤدي دوراً حاسماً في الكشف المبكر والردع القانوني، بينما تُعزز منظمات المجتمع المدني جهود الدعم والعلاج، إما استراتيجيات الوقاية فيجب أن تركز على **التوعية**، ومعالجة الحواجز الثقافية، واستثمار التكنولوجيا والمنصات الرقمية للوصول إلى الشباب وتعزيز **الكشف المبكر** والتدخل السريع.

التوصيات:

ان مكافحة المخدرات في كركوك وأثرها على تعزيز الأمن والسلم المجتمعي يتطلب علاج المشكلة أولا، ثم العمل على وقاية المجتمع منها، ووضع استراتيجيات بعيدة المدى لمكافحة الظاهرة، لذا يوصي الباحثون بالآتي:

- **تعزيز الرقابة الأسرية**، وأهمية مراقبة سلوك الأبناء، والعمل على بناء الايجابية والتفكير السليم لديهم فكل فراغ لا يملأ بأفكارنا فإنه يملا بأفكار غيرنا، مع ضرورة ملاحظة التغيرات النفسية والسلوكية التي قد تشير إلى التعاطي.
- **الرياضة والنشاطات الإيجابية**: فتشجيع الشباب على الانخراط في أنشطة رياضية وثقافية قد تساهم في بناء بيئة صحية تقلل من فرص الانحراف نحو المخدرات.
- **الإعلام والتواصل المجتمعي**: استخدام وسائل الإعلام لنشر رسائل توعوية مؤثرة، وتفعيل دور المؤثرين المحليين في إيصال الرسائل الوقائية.
- **الغاء التجريم والتركيز على العلاج**، وتقديم الدعم بدلا من العقاب الجنائي، بهدف تقليل الاضرار النفسية والاجتماعية للمتعاطي وتشجيعه على تلقي العلاج الطبي اللازم، وبذلك الحرص على بناء بيئة اجتماعية مشجعة وإيجابية.

- تقديم الدعم لمديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية من الجهات المعنية؛ بهدف الحدّ من تهريب المواد.
- دور المؤسسات الحكومية: بناء منتجعات متكاملة تحت الرقابة الحكومية مجانية الإقامة للمتعاطين، يتم من خلالها عزل المتعاطين عن محيطهم الخارجي وفق مناهج رعاية عالمية بغية الإصلاح.
- خلق فرص عمل خاصة بالمتعاطين لغرض اشغالهم وملء الفراغ، ويفضل في المؤسسات الصحية المهتمة في مكافحة وعلاج المخدرات.
- استحداث قوة لضبط الحدود بين المحافظات والدول المجاورة بتقنيات متقدمة مع وضع مفارز لمكافحة المخدرات (k9) في جميع نقاط التفتيش لكل محافظة.
- اجراء استبيانات سرية لطلاب الكليات والمعاهد الحكومية والأهلية، لكشف المتعاطين والممولين للمخدرات.
- استحداث مكاتب لمكافحة المخدرات في الجامعات والمعاهد الحكومية والاهلية.
-

المصادر

١. احمد، مظهر (٢٠٢٠)، احكام تعاطي المخدر ومشتقاته واثارها في الفقه الإسلامي، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، ج٢، العدد ٣٥، ص ٧٧٣-٨٨٩.

٢. حسن، اسامة؛ قاسم، مرتضى (٢٠٢٤)، المخدرات واثارها السلبية على الفرد والمجتمع، **مجلة الريادة للمال والاعمال**، مجلد ٥، عدد خاص، ص ١٠٨-١١٣.

٣. مظهر، ياسر (٢٠٢٣)، **السلم المجتمعي في المواثيق الدولية لحقوق الانسان وفي ظل خطابات المرجعية الدينية**، بغداد: قسم النشر والتثقيف-المفوضية العليا لحقوق الانسان.

٤. جهامي، جيزان؛ دغيم، سميح (٢٠٠٢)، **موسوعة مصطلحات الفكر النقدي العربي السالمي المعاصر**، ط٢، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

٥. رشيد، سعاد حميد (٢٠٢١)، الادمان على المخدرات: الأسباب والعلاج، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد ٢٢، ص 124-105.

٦. السيمري، احسان عيدان (٢٠١٤)، المخدرات واثرها السلبي والطبي على المجتمع، بغداد: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع.

٧. العنزي، يوسف سطام؛ اسماعيل، محمد عطية (٢٠١١)، السياق النفسي والاجتماعي لإدمان المخدرات وطرق الوقاية منها، **مجلة بحوث كلية الآداب**، المجلد ٢٢، العدد ٨٧، ص ١-٥٤.

٨. العبيدي، دحام علي، علاء جمال فريق، دور مواقع التواصل الاجتماعي في إشاعة ثقافة التعددية لدى الجهور، مجلة كلية القلم الجامعة للعلوم الانسانية، المجلد ٩، العدد ١٨، ٢٠٢٥، ٣٩١-٤١٥.

٩. خلفة، سارة (٢٠١٧)، الجريمة من وجهة نظر التحليل النفسي (سيغموند فرويد-ألفريد أدلر نموذجًا)، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٦، ٢٠١٧، ص ٨٩-٩٧.**

١٠. خلف، طاهر؛ عباس، عمر، إثر الإدمان على المخدرات في ارتكاب الجرائم واهم جهود المنظمات الدولية لمكافحتها، **مجلة كلية القانون والعلوم السياسية**، مجلد ١١، عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي السابع للقضايا القانونية، ٢٢و٢٠٢٢/١٢/٢٣، (جامعة كركوك: كلية القانون والعلوم السياسية)، ٢٨-٣٥.

١١. عثماني، نعيمة (٢٠٢١)، اضطرابات الشخصية لدى الشاب المدمن على المخدرات-الشخصية السيكوباتية انموذجا، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية**، مجلد ١٥، العدد ٢٨، ج١، ص ٤١٥-٤٣٢.

١٢. عمارة عمارة (٢٠٢٤)، تأثير تعاطي المخدرات والإدمان عليها على السلوك الإجرامي والوقاية منها، **كلية الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد ٩، العدد ٢، ص ١٥٠-١٦٧.

١٣. وليد، مهند (٢٠١٩)، دور المدارس البايولوجية (العضوية) في تفسير الظاهرة الاجرامية، **دراسات**، المجلد ٤٦، العدد ٢، ملحق١، ص ١٤-٢٩.

١٤. زيان، مليكة (٢٠١٨)، النظريات والنماذج المعاصرة المفسرة لتعاطي المخدرات، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد ٧، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، كانون الأول ٢٠١٨)، ص١٩٣-٢٠٨.

١٥. بوغراف، حنان (٢٠٢٣)، قراءة تحليلية ألهم النظريات السوسيولوجية المفسرة للسلوك الاجرامي والانحرافي، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، مجلد ١٧، العـدد ١، ص ١-٢٠

١٦. منير. سيف؛ حسين، حيدر، "تداعيات المخدرات الرقمية على الفرد والمجتمع"، **مجلة كلية القانون والعلوم السياسية**، مجلد ١١، عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي السابع للقضايا القانونية، ٢٢و٢٠٢٢/١٢/٢٣، (جامعة كركوك: كلية القانون والعلوم السياسية)، ص ٢٤٦-٢٥١.

١٧. حميد مجيد، رند حميد، "مستوى دور الاسرة في تعزيز الصحة النفسية لدى طلبة كلية القلم الجامعة"، **مجلة كلية القام الجامعة**، مجلد ٧، العدد ١٣، ٢٠٢٣.

١٨. تقرير التنمية البشرية (٢٠١٤)، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الامم المتحدة الإنمائي.

١٩. شعبان، اميمة (٢٠١٤)، دور العلاقات الاسرية في احتواء ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها، **الاسرة والمجتمع**، مجلد٢، العدد ٢، ص ١٤٠-١٥٧.

٢٠. عيسى، ياسمين؛ هاشم، ديانا (٢٠٢٤)، مؤسسات التعليمية طريقا للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب: تجربة أيسلندا، **مجلة الريادة للمال والاعمال**، مجلد ٥، عدد خاص، ص ١١٤-١٢٠.

٢١. قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٥٨.

٢٢. قطامين، هديل؛ رواشدة، هاني (٢٠٢٤)، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة المخدرات، **ورقة سياسات**، ص ١-١٠.

٢٣. محمد، منذر (٢٠٢٢)، دور الاعلام في الحد من ظاهرة انتشار المخدرات وتوعية أفراد المجتمع العراقي من مخاطرها، **مجلة العلوم الاسلامية**، مجلد ١، العدد ٣١، ص ٥١-٧٠.

٢٤. مكتبة جامعة بابل الالكترونية، ٢٠٢٥/٨/٢١، متاح على الرابط:
https://repository.uobabylon.edu.iq/papers/publication.aspx?pubid=463 .

25. Brajević-Gizdić, I., Mulić, R., Pletikosa, M., & Kljajić, Z. (2009). Self-perception of drug abusers and addicts and investigators' perception of etiological factors of psychoactive drug addiction, **Collegium antropologicum**, *33*(1), 225–231.

26. Cicero, T. J., Ellis, M. S., & Kasper, Z. A. (2020). Polysubstance Use: A Broader Understanding of Substance Use During the Opioid Crisis. **American journal of public health**, *110*(2), 244–250. https://doi.org/10.2105/AJPH.2019.305412

27. Drugs categories, The International Association of Chiefs of Police IACP, ava at: https://www.theiacp.org/7-drug-categories . and Types of drugs, Australian Department of Health, Disability and Ageing, ava at: https://www.health.gov.au/topics/drugs/about-drugs/types-of-drugs

28. E. Adler and M. Barnett (1998), Security Communities, (Cambridge University Press).

29. Fishbein, Diana; Sloboda, Zili (2023), A National Strategy for Preventing Substance and Opioid Use Disorders Through Evidence-Based Prevention Programming that Fosters Healthy Outcomes in Our Youth, **Clinical Child and Family Psychology Review,** 26 (1), p 1-16. DOI: https://doi.org/10.1007/s10567-022-00420-5

30. Lisa D. Belfield, What is Cultural Diversity, Purdue University Global, a public, nonprofit institution,2025,Ava at: https://www.purdueglobal.edu/blog/social-behavioral-sciences/what-is-cultural-diversity/

31. KRAUSE, K. (1998) Critical Theory and Security Studies: The Research Programme of `Critical Security Studies'. ***Cooperation and Conflict***, *33*(3), 298-333. https://doi.org/10.1177/0010836798033003004

32. Ogbewele, Eigbokhan Gilbert and others (2024), Combating drug abuse through pharmacist-led public health campaigns strategic initiatives for global prevention, **International Journal of Frontiers in Medicine and Surgery Research**, 06(02), p38-48. DOI: https://doi.org/10.53294/ijfmsr.2024.6.2.0046

33. O'boyle Toni, 5 Reasons Why Diversity is Important in the 21st Century,Global youth,jan,2020, Ava at: https://ampglobalyouth.org/students/5-reasons-diversity-important-21st-century/

34. Saunders, B. T., & Robinson, T. E. (2013). Individual variation in resisting temptation: implications for addiction, **Neuroscience and bio behavioral reviews**, *37*(9), 1955–1975. https://doi.org/10.1016/j.neubiorev.2013.02.008

35. Younis, Nasir Muwfaq; Ahmed, Mahmoud Mohammed; Majeed, Haider Mohammed, Epidemiological profile of substance abuse in Iraq: Retrospective study, *Journal of Education and Health Promotion*, 14(1):255, June 2025, *DOI:* 10.4103/jehp.jehp_1139_2.